التاريخ والحضارة الإسلامية

نظام إسكان العشائر في الدولة العثمانية
عشيرة الملّية نموذجًا

إعداد

أ.د. علي بن حسين بن عبد الله البسام

قسم الدراسات الاجتماعية

كلية الآداب - جامعة الملك فيصل

مع نظام إسكان العشائر في الدولة العثمانية
عشيرة الملية نمزذجاً

ملخص البحث:

شكلت القبائل والعشائر أهمية كبرى في خارطة المجتمع العثماني ، فسعت الدولة العثمانية منذ بداياتها للاستفادة من تلك القوى العشائرية وتوجيهها بصورة إيجابية نحو الثغور لتشكل منها مجتمعات بشرية عثمانية حدودية صغيرة قابلة للتمدد والانتشار مع مرور الوقت ، وبذا غدت خطوط دفاعية متقدمة في مواجهة الجوار البيزنطي ، إلا أن تلك القوى لظروف وعوامل عديدة جنحت إلى السلوك العدواني ضد الحواضر والأرياف في الداخل العثماني ، وقامت بتهديد السبل والطرق ، فابتدرت الدولة العثمانية لوضع سياسة جديدة اعتمدت فيها؛ على نظام إسكان العشائر المتمردة للحد من تعدياتها وتسلطها، كما وأوجدت بذلك حلولاً مناسبة لاستصلاح الأراضي البور، إضافة إلى كبحها جماح العشائر البدوية في مختلف صحاري الدولة العثمانية ، فاستنت لتحقيق ذلك القوانين الخاصة والتنظيمات اللازمة فجاء البحث ليسلط الأضواء على هذا النظام من خلال ما طبق كنموذج ومثال على عشيرة الملية الكردية .

Abstract:

Tribes formed an important component in the Ottoman community map. The Ottoman State sought from its rise to positively benefit from the tribal power by moving the tribes into the gaps in their community by forming small expandable Ottoman societies at their borders. However, this patchwork of independent societies adopted an aggressive violent behavior against the civilized societies by banditry means. Therefore, The Ottoman State initiated a new policy of housing these tribes to stop its encroachments. In addition to that, they tried to find the right solutions for lands reclamation and assigning these lands to the tribes as lines of defense in defiance of the Byzantine Empire. Additionally, they tried to restrain the tribes' recalcitrance by enacting new special regulations for housing which this piece of research is going to shed some light on by presenting the housing system of the Kurdish Milan tribe, as an example.

بسم الله الرحمن الرحيم

توطئة :

منذ قيام الدولة العثمانية وفي مراحل نشأتها الأولى ظهر وبشكل ملفت للانتباه وأثناء الفتوحات السلجوقية والعثمانية في مناطق الأناضول البيزنطية خلال القرنيين الثامن والتاسع الهجريين / الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، اعتمادها على جماعات " يُوروك " وهم ؛ البدو الرحّل من العشائر التركمانية في الأناضول ، التي كان يجرى توطينها وإسكانها في تلك المناطق الجديدة المفتوحة من أراضي الروملي[١] ، بهدف استقرار تلك العشائر والجماعات فيها وتأسيس مساحات استيطانية عثمانية جديدة تقوم بإعمار تلك الأراضي وزراعتها ، ومن ثم فرض حالة من الأمر الواقع ، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان يشكل استيطانها مناطق حدودية عازلة في مواجهة الأعداء ، وظلت هذه السياسة في الإسكان معمول بها بأشكال متباينة وفترات زمنية مختلفة [٢] ، يمكننا القول أن الأزمات الداخلية والخارجية التي عصفت بالدولة العثمانية في منتصف القرنيين الحادي عشر والثاني عشر الهجريين / السابع عشر والثامن عشر الميلاديين قد أحدثت تغيرات مهمة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، نتيجة القلاقل الداخلية والحروب الطويلة في الجبهات الخارجية [٣] ، الأمر الذي ترتب عليه ركوداً اقتصادياً كبيراً ضغط بشدة على طبقات المجتمع العثماني المختلفة ، الذي كان معتمداً بالدرجة الأولى على الاقتصاد الزراعي ، مما جعل العشائر البدوية التركمانية المستقرة إلى أن تترك أراضيها وتتجه مرة أخرى إلى الصحراء بحثاً عن مورداً آخر للرزق تاركة بذلك أراضيها خراباً ، ثم لتسلك بعد ذلك في بحثها عن المراعي الصالحة لمواشيها إلى إثارة الفوضى وتهديد الطرق والمسالك والمناطق الحضرية ، مما دعا الحكومة إلى محاولة ضبطها والسيطرة عليها من خلال إسكانهم بصورة إلزامية مرة أخرى[٤].

ويبدو أن الدولة العثمانية اعتمدت فيما بعد على سياسة توطين العشائر البدوية المثيرة للمشكلات الأمنية في أراضي الأناضول البور، التي كان يعمها الخراب ، وأيضاً على توطين اللاجئين القادمين من المناطق الحدودية التي سقطت بيد البيزنطينين ، حيث يشير المؤرخ التركي: "جنكيز اروهونلو" إلى نجاح تلك السياسة التي قامت بها الدولة العثمانية في تسعينيات القرن السابع عشر الميلادي لإسكان وتوطين العشائر المتنقلة في المناطق الخربة في الأناضول والشام بهدف إعمار الأراضي البور التي لا مُلاك لها، والبدء بالاستثمار الزراعي في محاولة منها لوضع حد ونهاية للمشاكل الدائمة بين المناطق الحضرية والعشائر البدوية، وللحيلولة دون انضمام تلك العشائر إلى عصابات التمرد من الأشقياء وقطاع الطرق [٥].

ومن أجل تنفيذ هذه السياسة لجأت الدولة العثمانية إلى أسلوب الترغيب، فاستعانت بالدراويش وأصحاب الطرق الصوفية ، وقامت بتأسيس الزوايا والتكايا، وأوقفت عليها الأوقاف في تلك المناطق الجديدة ، بل وجعلت ذلك عامل من عوامل جذب العشائر لإسكانهم وخلق تجمع بشري فيها، ووزعت عليهم الأراضي وحثتهم على زراعتها ، وبالتالي قامت بتأسيس القلاع العسكرية والمخافر الصحراوية بهدف المحافظة على الطرق العسكرية والتجارية ، وفي ذات الوقت جعلت عليها حراس للثغور من أبناء العشائر ، وأعفتهم من الرسوم والضرائب ، وتارة بالترهيب من خلال استخدام أسلوب نفي العشائر بالقوة إلى مناطق جديدة ، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تأسيس مناطق سكنية جديدة حول القلاع والثغور ، لتصبح فيما بعد قرى ومستوطنات بشرية عامرة [٦] .

أما الدوافع التي جعلت الدولة العثمانية تنهج هذه السياسة مع العشائر فتعود إلى دوافع عديدة منها على سبيل المثال؛

أ . رغبة الدولة العثمانية في السيطرة على العشائر البدوية التي تثير القلاقل والمشكلات الأمنية وترفض الانقياد للحكومة المركزية في اسطنبول .

ب . محافظة الدولة على الأموال والأملاك الخاصة بالمواطنين ضد اعتداءات العشائر البدوية.

ج . سعي الحكومة العثمانية إلى إعادة إعمار الأراضي البور بالزراعة وتأسيس التجمعات البشرية الصغيرة حولها (٧).

وعلى أية حال ، فإن تلك الدوافع مجتمعة قد دعت الدولة العثمانية لسنّ تشريعات وتنظيمات خاصة جديدة بعملية الإسكان ، التي اتخذت أشكالا إدارية مرتبطة بالإشراف على حركة الإسكان في الدولة وشغلتها بعدد من الوظائف ، فعلى سبيل المثال منها ؛ منصب رئيس الإسكان " إسكان باشى " ، والذي كان يعين برتبة (ويودده)(٨)، ويشترط فيه أن يكون خبيراً وملماً بأحوال العشائر وبطونها وتفرعاتها ، وفي حالة تواصل دائم مع العشائر كي يؤمن بذلك انضباطها وعدم اعتداءاتها وإثارة الفوضى ضد الحكومة في المنطقة ، وهو أيضاً حلقة الوصل بينها وبين الحكومة ، وكما أنه يقوم بعملية جمع الضرائب المرسومة عليها (٩). وهناك مناصب أخرى كمنصب كاتب الإسكان، وأمراء الإسكان، وكُتخدا الإسكان، وأمراء الصحراء وكلها مجتمعة تنظم عملية إدارة الإسكان(١٠).

ولقد تم تطبيق سياسة الإسكان في التعامل مع العشائر التركمانية ، والكردية، والعربية وغيرها ، ولأسباب مختلفة وحسب الظروف التي كانت تمر بها مناطق العشائر ، ورغم تلك الجهود التي بذلتها الدولة العثمانية في هذا الإطار إلا أنه في حالة ضعف السلطة المركزية تعود للعيان ظاهرة تعديات العشائر والفوضى والإخلال بالأمن والتعدي على المناطق الحضرية ، ولما كانت عشيرة الملّية الكردية المستهدفة بالبحث أحد العشائر التي طُبقت عليها تلك السياسة ، والتي لم يتم تناولها من قبل أي من الباحثين، وهو ما سنحاول استعراضه بالتحليل والنقاش من خلال ما وفرته لنا الوثائق العثمانية المختلفة التي تيسر لي الإطلاع عليها بشأن هذه العشيرة وفي الفترة الزمنية المحددة .

عشيرة المِلّية

تعد عشيرة الملّية أحد العشائر المختلطة ، فهي عبارة عن خليط غريب من بين الأجناس الكردية، والتركمانية، وقليل من العرب، وهناك من عدهم من العشائر التركمانية فقط ، التي اسكنها السلطان سليم الأول في جبل قره جه طاغ الواقع في ديار بكر، ثم أنها اندمجت مع الأكراد فتكردت ، ويتكلمون اللغتين الكرمانجية والزازائية، ويرتادون البقاع الجبلية مابين سيورك[١١]، وبيره جك [١٢]، وديار بكر[١٣]. فهي عشيرة نصفها رحالة يقوم أهلها بتربية المواشي ورعيها في سفوح الجبال والمناطق الصحراوية ، وينتقلون من مكان لآخر بحثاً عن العشب والكلأ، وتتألف من فرق كثيرة من أشهرها ، الباشات ، ومحليان ، وكومنقشان، وتركمان ، وحيدران، وصوركان ، وجوفان ، وخضركان ، ودومليان، وزركي ، وناصرين، وخاجان ، وكوران ، وسنيكان وغيرها [١٤].

موقف الحكومة العثمانية من العشيرة

يشير عدد غير قليل من الوثائق العثمانية إلى أن الحكومة العثمانية وقفت من عشيرة الملّية موقفا متشدداً ، وأمرت بنقلها قسراً من مناطق نفوذها ومراعيها في ديار بكر إلى ولاية الرقة ، وذلك بسبب إثارتها الفوضى في مناطقها وقطعها للطرق والسبل، والقيام بعمليات السلب والنهب ، والاعتداء على المناطق الحضرية ، فأصدرت الحكومة بحقها (فرماناً همايونياً) أمراً سلطانياً في سنة ١١٢٣هـ/١٧١١م ، يقضي بنقلها من ديار بكر وإسكانها في ولاية الرقة عقاباً لها على تصرفاتها وسلوكها السيئ ، وقد نفذت تلك العشيرة في بداية الأمر ، إلا أنها استطاعت العودة لمكانها القديم من جديد بعدما تدخل اثنان من أمراء الملّية استطاعا أن يرفعا نظام الإسكان ، الذي نفذ بحق عشيرتهما ، ولكن العشيرة عادت بعد سنتين ـ أي سنة ١١٢٥هـ/ ١٧١٣م ـ من تلك الحادثة إلى إثارة الفوضى، مما جعل الحكومة تصدر في هذه المرة أمراً ملزماً بنقلها قسرا إلى ولاية الرقة[١٥]. إلا إن الوثائق العثمانية أشارت إلى أن العشيرة حاولت الهروب أكثر من مرة من موطنها الجديد في ولاية

الرقة ، ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل ، حيث كان يصدر في حقها أمراً سلطانياً بعودتها إلى الرقة وتجبر على الانصياع للأوامر ، بل والتأكد من بقاءها بصفة دائمة في مواطنها الجديدة، والتشديد على متابعتها ومراقبة تحركاتها من قبل والي الرقة ، حتى يؤمن جانب تعدياتها على الطرق والسبل والمناطق الحضرية [١٦].

وهنا قد يطرح تساؤل ما هي الأسباب الحقيقة التي دعت الحكومة إلى إتباع تلك السياسة المتشددة مع عشيرة الملّية ؟ وهل كان ذلك بسبب كثرة تحركاتها وممارساتها العدائية للمناطق الحضرية بالفعل، أم أن هناك أسباباً أخرى وراء غير معلنة ؟. وإجابة على السؤال يمكننا القول أن من أسباب إسكانها في ولاية الرقة يعود إلى أمرين أثنين .

أولهما؛ الوقوف مانعاً أمام زحف العشائر والقبائل العربية القادمة من جهة الجنوب إلى الشمال، والحد من دخولها إلى مناطق الأناضول ، خاصة بعد تضعضع وضعف سلطة قبيلتي آل فضل الطائية والموالي[١٧]، اللتان فقدتا مكانتهما في الصحراء الشامية ، إثر انسياب قبيلة عنزة في تلك المنطقة ، ومن ثم لحاق قبيلة شمر بها فيما بعد[١٨]. وهو ما أشار إلى تأثيره المؤرخ " عبد السلام المارديني " في مخطوطه تاريخ ماردين بقوله: " تسلط عليها عرب يقال لهم عنزة وهم ألوف ولكوك .. وقبائل منهم يقال لهم شمر ومنهم شمر الجرباء.."[١٩] .

ثانيهما؛ إشغال عشيرة الملّية بمحاربة ومقارعة القبائل القوية والمتنفذة في محيط تلك المنطقة ، ومحاولة إضعافها والحد من سلطتها العشائرية لمصلحة الحكومة أو أي جهة أخرى . وهو ما سوف نلحظه من خلال تتبعنا لنشاط وحركة هذه العشيرة العدائية وردة فعل الباب العالي حيالها.

صور من ممارسة العشيرة العدائية :

لقد مارست عشيرة الملّية سلوكاً عدائياً أثناء وجودها في مكان سكنها الجديد في ولاية الرقة ، ظهر ذلك بشكل واضح ، حيث سجلت لنا الوثائق

العثمانية نماذج تلك الممارسات بالتفصيل ، ومنها ما أفادت به الوثيقة المدونة بتاريخ ١١٨٠ه/ ١٧٦٦م، والتي أشارت إلى قيام العشيرة بالاعتداء على قضاء سيورك حيث هاجمت الأراضي والممتلكات الزراعية ونهبت المحاصيل الزراعية من الحنطة والشعير والمواشي المختلفة ، وأمام تلك الاعتداءات أصدر السلطان العثماني أمراً إلى ولاة الرقة وأورفه (الرها) للتصدي لها بسبب ما أحدثته من خسائر جمة في القضاء المذكور، والتي قدرت بحوالي ١٠٠٠غرش عثماني ، إلى درجة أن الحكومة أوقفت تحصيله الضرائب والرسوم من الأهالي ، بل وألزمت عشيرة الملّية بتعويض هذه الخسائر، وقد تم بالفعل تحصيلها منها ، ومن ذلك يظهر للعيان أن هذه العشيرة على الرغم من نقلها وإسكانها في ولاية الرقة إلا أنها لم تركن للهدوء والسكينة كما هو مأمول[٢٠]. وهذا ما بينته الأحداث، فبعد مرور عدة سنوات على تلك الحادثة ، عادت العشيرة لتمارس اعتداءاتها على القرى والأرياف في ولاية الرقة ، مما جعل السلطان يأمر بتسيير حملات عسكرية ضدها في عام ١١٨٩ه/١٧٧٥م، حيث كلف والي الرقة محمد باشا ، وبكوات ألوية الألاي للقيام بحملات عسكرية تأديبية كبيرة للحد من فساد وتجاوزات العشيرة على المناطق الآمنة وإدخالها في طاعة السلطات الحكومية ، إلا أن العشيرة لما علمت بشأن الحملة العسكرية توارت من أمامها نحو الجبال ، ولكنها ما لبثت أن عادت إلى قضاء جرمك[٢١] ودخلت في حماية عبد الغني بك وحاجي عثمان وسيد محمد، الذين تحالفوا مع خضر أغلو وشكلوا قوة قدرت بحوالي خمسمائة فارس وألف وخمسمائة من المشاة ، للوقوف أمام الحملة العسكرية العثمانية إلا أن الحملة استطاعت هزيمتهم وتشتيتهم بعد معركة حامية الوطيس استمرت حوالي ساعتين ، قتل على أثرها مجموعة من الزعماء المتحالفين مع العشيرة ، وتم تغريم أهل سكان قضاء جرمك لمساعدتهم للمتمردين مبلغ ثلاثين ألف غرش عثماني[٢٢].

وعلى أية حال فإن الحكومة نهجت ومنذ سنة ١١٩١ه/١٧٧٧م، سياسة أخرى في تعاملها مع عشيرة الملّية، تمثلت بمحاولة احتوائها والاستفادة من قوتها العسكرية السلبية وتحويلها إلى قوة مفيدة، شاركت هذه العشيرة بحشد قوي في

أحدى الحملات المتجهة صوب بلاد العجم(٢٣). وذلك للوقوف أمام التهديدات الإيرانية المتكررة للعراق ، حيث شارك زعيمها تيمور أغا الملّي(٢٤)ومعه أكثر من ألف شخص من عشيرته في تلك الحملة المذكورة(٢٥).

الباب العالي وردود الأفعال

ويظهر من سير الأحداث التاريخية أن زعيم عشيرة الملّية فهم من مشاركته الايجابية مع الحكومة في حملتها العسكرية ضد التهديد الإيراني، فهماً خاطئاً وعكسياً دعاه إلى العودة لسلوك الممارسات العدوانية ضد المناطق الحضرية ، فبدأت عشيرته منذ سنة ١١٩٨ه/ ١٧٨٣م، تشن الغارات وتعبث بالأمن وتسلب الطرق في مناطق صحراوية شاسعة فيما بين ولاية ديار بكر، وولاية الرقة، وولاية حلب إلى حدود ولاية بغداد والبصرة وشهرزور، فكثرت شكاوى سكان تلك المناطق من تعديات العشيرة ، ورُفع بأمرها إلى الباب العالي فأصدر السلطان أوامر كثيرة لعدد من الولاة هدفت إلى استئصال تمرد العشيرة وإزالة عدوانها على الناس ، فكلف والي الرقة قدير عبد الله باشا بمهمة القضاء على هذه العشيرة ولكنه لم يوفق إلى ذلك (٢٦). بعد ذلك جاء في التقرير الذي أعده " قابوجي باشى" رئيس البوابين في اسطنبول وبتاريخ ١٠ذي الحجة من سنة ١٢٠١هـ/١٧٨٦م ، في رحلته للمدينة وبغداد عن الأوضاع الأمنية لولاية بغداد والبصرة وما جاورها، ما يشير إلى تحذيراته من أن تيمور أغا قد تمادى في غيه وأشاع الفوضى والفساد بكثرة تعدياته على العشائر والأهالي المقيمين في المناطق المذكورة(٢٧). مما جعل السلطان يصدر في حقه أكثر من أمر بالإعدام، وذلك بناء على ما وردته من أخبار وتقارير ورسائل متنوعة من الولايات المتضررة من اعتداءات العشيرة(٢٨). وبالرغم من ذلك لم ترتدع العشيرة بل زادت من حالة التمرد والعصيان فأصدر الباب العالي أوامره إلى والي حلب الوزير مصطفى باشا في أواخر شهر شعبان سنة ١٢٠٤ه/١٧٩٩م، للقيام بمهمة تأديب عشيرة الملّية والمطالبة بعدم التباطؤ أو التقصير في تنفيذ المهمة(٢٩)، ثم كرر ذلك الطلب من الوالي المذكور في شهر رجب١٢٠٥ه/١٧٩١م، بضرورة

قيامه بتصفية زعيم عشيرة الملّية إسكان باشى بصفة شخصية وتأمين المنطقة من إفساده ، مع إخبار والي بغداد بهذا الشأن ولكن يبدو أنه أخفق في كلا المحاولتين [٣٠].

ولعل مما حدا بالباب العالي ليصدر أوامره هذه المرة إلى والي العراق سليمان باشا الكبير وذلك في أوائل شهر شوال سنة ١٢٠٥ه/١٧٩١م، فقد أجمعت تلك الأوامر السلطانية على ضرورة إيجاد حل سريع لمسألة عصيان إسكان باشى تيمور أغا زعيم عشيرة الملّية وأخيه إبراهيم أغا في جهات الرقة، اللذان شقا عصا الطاعة على الحكومة، وأنه لابد من إزالة ذلك العصيان بشتى الطرق[٣١]. واستدعت هذه الحالة إلى تدخل والي بغداد لمعالجة الموقف، فبعث برسالة إلى السلطان يبلغه فيها عزمه على تسيير حملة عسكرية تأديبية ضد تيمور أغا وأخيه إبراهيم الملّي وعشيرتهما وملاحقتهما[٣٢]. وبالفعل انطلقت الحملة التأديبية من بغداد إلى الموصل إنفاذاً لأوامر الباب العالي ، والتي قدر عددها الوالي بأنها أكثر من ثلاثين ألف جندي، ومن الموصل تحركت الحملة للبحث عن تيمور أغا الملّي وعشيرته المتمردة ، وهدفها إنهاء حالة العصيان الذي أُعلن ضد الحكومة . إلا أن الوالي سليمان باشا أخبر السلطان فيما بعد برسالة أخرى في ٢٥شوال ١٢٠٥هـ/١٧٩١م ، مفادها أنه لم يتمكن من العثور على تيمور أغا وأنه فرّ من أمام الحملة وقرر اللجوء لدى زعيم قبيلة الموالي، فدوّن السلطان شارحاً على تلك الرسالة ، بضرورة التخلص من تيمور أغا بأي وسيلة من الوسائل وعدم قبوله أي عذر من الوالي المذكور في حالة إخفاقه في تحقيق تلك المهمة[٣٣] .

ونلحظ تكرر الاعتداءات من عشيرة الملّية على العشائر والقبائل الأخرى المقيمة في الجزيرة الفراتية كما حدث في سنة ١٢٠٨هـ/ ١٧٩٤م، عندما قامت بالاعتداء على عشيرة العُبيد، مما استدعى الصدر الأعظم بأن يرسل بفرمان همايوني إلى متسلم "بيره جك" أحمد أغا، ومير ميران الرها يطلب منهما التحرك سريعاً لتأديب تيمور أغا وعشيرته ووضع حد لتعدياتها مع بذل الجهد في سبيل تحقيق ذلك[٣٤].

ويظهر أنه تم تشديد الخناق على زعيم عشيرة الملّية ، فأصبح هدفاً مطارداً، مما اضطره في النهاية الأمر إلى الاستسلام واللجوء لدى والي بغداد ، ففي العرض الذي رفعه الصدر الأعظم إلى السلطان ، إشارة واضحة عن زعيم عشيرة الملّية تيمور أغا ، الذي صدر بحقه العديد من أحكام الإعدام ، فاضطر إلى الاستسلام ولجأ إلى والي بغداد سليمان باشا، والذي قام بإعطائه الأمان أصالة عن نفسه وبالوكالة عن حكومة السلطان وطلب بأن لا يتعرض له أحد بسوء ، ثم أرسل إليه مصحفاً مختوماً كصك أمان، وقد دخل تيمور الملّي إلى مدينة بغداد وأقام فيها مدة زمنية . ثم قام الوالي بإرسال خطاب إلى السلطان يذكر أنه عفا عن تيمور أغا ، ويلتمس من السلطان تأكيد ذلك الأمان الممنوح له . وبرر الوالي تصرفه ذلك بأن تيمور كانت له قوة وسطوة بين العشائر والقبائل شجعته على إعلان العصيان ضد الحكومة ، ولكنه الآن فقد كل تلك السلطة والقوة واضطر إلى طلب الأمان، فأعطاه ذلك لما رأى من زوال خطره ، ولما فيه المصلحة العامة لاستقرار الأمن واستتبابه في المنطقة ، كما أوضح أنه في حالة إصرار السلطان على إعدام تيمور فلا مانع من ذلك على أن لا ينفذ الحكم في ولاية بغداد ، وحتى لا ينقض عهد الأمان الذي أعطاه له ، وأردف الوالي يشرح وجهة نظره للسلطان بقوله : " أن بقاء تيمور أغا في بغداد وتحت رقابة أعين الولاية خير من عودته إلى عشيرته" (٣٥).

وعلى أية حال ، فإن الهدف الحقيقي من وراء إعطاء والي بغداد الأمان لتيمور أغا، قد أتضح فيما يبدو من سياق الأحداث لاحقاً، حيث تبين أن الوالي حاول بأن يُبقي الزعيم العشائري أمام ناظريه وتحت سلطانه كي يكون ورقة ضغط بيده قد يحتاج إلى استخدامها في أي وقت ، وهو ما تحقق فعلاً عندما اختلف الوالي مع العشائر القوية والمتنفذة في الجزيرة الفراتية ، مما دعاه إلى إعادة زعيم عشيرة الملّية إلى تلك المنطقة ودعمه مادياً ومعنوياً ، وليقوم بمهام عمليات عسكرية نيابة عن ولاية بغداد. ومن هنا اتضح لنا دور الوالي ومحاولته الاستفادة قدر المستطاع من شخصية كشخصية تيمور الملّي . ولعل الأمر المفاجئ هو إقدام

والي بغداد سليمان باشا على ترشيح تيمور أغا لتولي منصب والي الرقة ، ورفع بذلك استعطافاً إلى السلطان في ١٦ ذي الحجة سنة١٢١٢هـ/١٧٩٨م، من أجل تعيينه في ذلك المنصب ، مبرراً ذلك بأن فيه حل لكثير من المشكلات والتعديات، التي كان يقوم بها تيمور أغا ، وفيه مصلحة عامة للرعية [٣٦] . ولقد تحققت رغبة الوالي بعد ثلاث سنوات من تاريخ ذلك الاستعطاف ، وعُينّ تيمور برتبه متسلم ، ثم رقي بعد ذلك إلى رتبة وزير[٣٧]. ولكن هذا الأمر قد أثار المخاوف والرعب في نفوس أهالي الرقة ، وهم لا يزالون يتذكرون غاراته عليهم ، والخراب الذي لحق بهم جراء اعتداءاته ، مما دفع بالشيخ حسين أفندي شيخ الطريقة المولوية[٣٨] إلى أن يرفع عريضة إلى الصدارة العظمى في اسطنبول ، باسم الأهالي يلتمسون فيها عدم تعيين تيمور والياً عليهم وذلك لما لقوه من مظالمه الكبيرة وتعدياته عندما كان يشغل منصب "إسكان باشى" في الولاية [٣٩]. ولم تدم مدة ولاية تيمور باشا الملّي على الرقة أكثر من ثلاث سنوات ، حيث عزل من منصبه ، ورجع مرة أخرى لممارسة الاعتداء والسلب والنهب ، فأصدر الباب العالي بحقه أمراً بالإعدام [٤٠].

وعلى العموم ليس المقصود ببحثنا هنا ، هو تتبع تاريخ عشيرة الملّية، وإنما معرفة أحد النماذج العشائرية لعملية الإسكان ، الذي طبقته الدولة العثمانية في مناطق عديدة من أرضيها ، والذي ظهر لنا من ردود أفعال الدولة حيالها، أنها كانت تتأثر بوضوح بالتقلبات السياسية والأمنية والإدارية والمصالح الخاصة في بعض الأحيان، كما كان واضحا للعيان في سير الأحداث السابقة ، رغم صدور الأوامر السلطانية الكثيرة التي صدرت لتأديب العشيرة ، إلا أنها كانت تجد لها دوماً منفذاً لها تنجو من خلاله بالهروب إلى أعماق الصحراء ، مبتعدة عن يد السلطات الحكومية ، أو موقفا رسمياً مسانداً كموقف والي بغداد، الذي أسهم في زيادة حالة عصيانها وتمردها ضد الحكومة والقبائل والعشائر الأخرى ، فبعدما كانت زعامتها مطاردة من الحكومة أصبحت حاكمة وتمثل السلطة الحكومية وتقيم النظام ، وهو أمر مستغرب ومثير للحيرة، يدل على أن هناك خلل في نظام الإدارة العثمانية .

الخاتمة

وختاماً، توصل البحث إلى نتائج عدة جديرة باهتمام الباحثين في مجال الدراسات الاجتماعية والإدارية في التاريخ العثماني، ولعل منها الآتي:

- أن إسكان العشائر في الدولة العثمانية هو نظام عمدت الدولة إلى استخدامه لإيجاد حلول دائمة ومؤقتة لقضايا عديدة مثل الاستصلاح الزراعي في المناطق البور، والمناطق التي هجرها سكانها لظروف اقتصادية أو مناخية.
- أن الدولة العثمانية استخدمت عملية إسكان العشائر، خاصة في مناطق الأناضول، كخطوط دفاعية أولية لحماية الثغور والقلاع العسكرية المنتشرة على الحدود، بل ولبسط نفوذها أيضا في مناطق الجوار البيزنطية من خلال إحداث سياسة الأمر الواقع بتأسيس التجمعات البشرية العثمانية فيها.
- رغبت الدولة العثمانية في السيطرة على العشائر البدوية التي كانت تثير القلاقل والمشكلات الأمنية من خلال تنظيمها لعملية الإسكان ، ولعل إسكان عشيرة الملّية التي كانت تقطن في ديار بكر ونقلها قسراً إلى ولاية الرقة خير شاهد على ذلك .
- شرَّعت الدولة العثمانية بهذا، الشأن القوانين الخاصة والأنظمة المتعلقة بعملية الإسكان، ونظمت أسلوب إدارتها بطريقة سلسلة من خلال منصب "إسكان باشى" ، والذي كان يمثل حلقة الوصل بين الحكومة والعشائر، بالإضافة إلى المناصب الأخرى المرتبطة معه ، والتي شكلت مجتمعة منظومة إدارية مهمة .
- أن نظام الإسكان تم تطبيقه على معظم القبائل والعشائر التركمانية والكردية والعربية وغيرها دون استثناء وفي مناطق مختلفة من الدولة العثمانية.

- أكد البحث أن معظم تحركات القبائل والعشائر البدوية في صحاري الدولة العثمانية ، لم تكن عبثية في مجملها كما قد يظن البعض ، وأن هد فها السعي وراء الكلأ والموارد فقط ، بل كان هناك نوع من التنظيم والتناغم المدروس فيما بين منصب "إسكان باشى" وأمير الصحراء والسلطات المحلية في الايالات والولايات العثمانية المختلفة .
- أثبتت الدراسة أن إسكان عشيرة الملّية ولاية الرقة كان يهدف إلى الحد من اندفاع العشائر والقبائل العربية القادمة من جهة الجنوب إلى الشمال تجاه مناطق الأناضول .
- أظهر البحث الصرامة في التعامل مع العشائر المتمردة ضد سلطة الحكومة، مثلما حدث لعشيرة الملّية، التي استفادت من الخلل والفساد الإداري لمصالحها الخاصة.
- حاولت الدولة العثمانية الاستفادة من قوى العشائر السلبية وتحويلها إلى قوى ايجابية تصب في مصلحة الدولة ، كما حدث عندما استعانت الحكومة بعشيرة الملّية للوقوف أمام التهديد الإيراني لحدود الدولة في العراق .

الهوامش والتعليقات

(١) شمس الدين سامي ، قاموس تركي ، معارف نظارت ، اسطنبول ، ١٣١٧هـ ، ص، ١٥٦٠. و جنكيز أورهونلو ، إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية ، ترجمة فاروق مصطفى ، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٥م ، ص ٤٠- ٤٢ . وزين العابدين شمس الدين نجم ، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، الزهراء كمبيو سنتر ، القاهرة ، ٢٠٠٦م، ص ٥٥٠.

(٢) أكمل الدين إحسان اوغلي ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، ج ٢ ، ارسيكا ، استانبول ، ص ٥٠٧ ، ٦١٢ .و خليل أينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ترجمة محمد الارناؤوط ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ص ١٤- ١٦ .

(٣) روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، ج ١ ، ترجمة : بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ٣٧٤ – ٣٨٠ .

(٤) Rudi Paullndner, " Ortacag Anadolu' Sund Gocebeler Ve osmanlilar " Istanbul, ٢٠٠٠.S.,٩.

(٥) إسكان العشائر ، المرجع السابق ، ص ٢٥ – ٢٦ .

(٦) المرجع نفسه ، ص ٥٥ – ٥٧. وفاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م، ص ٩٧.

(٧) بيات ، الدولة العثمانية، المرجع السابق ، ص ٩٨,٩٧.

(٨) ويوودة:وتكتب ويوضة، وهي كلمة سلافية، تعني ولاية صغيرة أو مدينة، يحكمها حاكم منصبه أعلى من المتسلم وأقل من منصب باشا من الدرجة الثانية، ويتمتع اليوودة بكل مميزات الباشا من الدرجة الثانية ، ولا تكون في العادة جزءاً من إحدى الباشويات. شمس الدين سامي ، قاموس تركي ، المصدر السابق ، ص١٥٠٢.

(٩) Yusf Halacaglu, "XVIII.Yuzyilda Osmanli Imparator Lugunun Iskaniy Aseti Ve Asirrtlerin Yerlestrilmesi" Ankara., ١٩٩٧.S.,٥.

(١٠) أورهونلو ، إسكان العشائر ، المرجع السابق ، ص٨٢ – ٨٣.

(١١) سيورك :هي أحد الأقضية الواقعة في لواء ارغنى غرب ولاية ديار بكر ، و كانت تسمى قديما بآمد وتقع على أحد روافد نهر الفرات. انظر: س.موستراس ، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ترجمة : عصام الشحادات ، بيروت ، ٢٠٠٢م، ص ٣٠٨.

(١٢) بيره جك : مدينة على الضفة اليسرى لنهر الفرات ، ومعناها أي القلعة الصغيرة ، كانت مركز قائمقامية لواء الرقة في ولاية حلب . انظر: موستراس ، المعجم الجغرافي، المرجع السابق ، ص ١٨٨. ومحمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، جـ١، دار الجيل، القاهرة، ص٤٦٠.

(١٣) أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام ، دار الفكر المعاصر، ط ٢، دمشق ،١٩٨٣م ، ص ٦٦٤ـ ٦٦٥.و محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد عوني، القاهرة، ١٩٦١م، ص ٤٠٠.

(١٤) Ziya Gokalp,'Kurt Asiretleri Hakkinda Sosyolo ik T etkikler ' Istanbul ,١٩٩٢,S., ٥٣.

وزكريا، عشائر الشام ، المرجع السابق ، ص ٦٦٤.

(١٥) Yusf Halacaglu., Yuzyilda Osmanli Imparator, S.,٥٢-٥٣

(١٦) الأرشيف العثماني ،أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (٧٩٧٠)، خطاب مرفوع بدون تاريخ للسلطان العثماني من الصدر الأعظم بشأن تعديات عشيرة الملّية على الأهالي ويشرح فيه أن الأمر منوط الآن بيد والي الرقة حسين باشا قونلردينه لإسكان العشيرة ومتابعتها ومراقبتها .

(١٧) الموالي : أرجعهم ابن فضل الله العمري إلى أنهم موالي وعبيد آل بشار الذين سكنوا في الجزيرة، والأحص ببلاد حلب، وذكر " ماكس فرايهير فون أوبنهايم" بأن تكوينهم جاء من عدد من العبيد المعتقين الموالي في عهد المماليك وشكلوا اتحاداً قوياً فيما بعد ، وأنهم عينوا أحمد أبا نعير أحد أفراد بيت أمراءالفضل الطائية زعيماً لذلك الاتحاد ، ونجحوا فيما بعد من السيطرة على منطقة نفوذ آل فضل الطائيين. لمعرفة المزيد انظر: شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: دوروتيا كرافولسكي ، المركز الإسلامي للبحوث ، بيروت، ١٩٨٥م ، ص ١٤٥. وماكس فرايهيرفون أوبنهايم وآخرين ، البدو، جـ١ ، ترجمة:ميشيل كيلو وآخر، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، ٢٠٠٤م، ص ٤٤٤ـ ٤٤٥. وزكريا،عشائر الشام، المرجع السابق، ص ٨٦ ـ ٩٨.

(١٨) زكريا،عشائر الشام، المرجع السابق، ص ٩٨ـ ١٠٠. وأورهونلو ، إسكان العشائر ، المرجع السابق ، ص ٧٤.

(١٩) عبد السلام المارديني ، تاريخ ماردين ، مخطوط برقم ٨١٣ ، المحفوظة بدار الكتب القومية ، القاهرة ، ورقة ١٦٢/ ب.

(٢٠) الأرشيف العثماني ،أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (٨٠١٦)، أمر من السلطان في أواسط شهر شوال عام ١١٨٠هـ ، إلى ولاة الرقة وأورفة للقيام بعملية تأديب لعشيرة الملية الكردية والعشائر التي شاركتها في الهجوم وسرقة بلدة سيورك .

(٢١) جرمك أو جارميك بلدة صغيرة تقع غرب لواء أورفة في ولاية حلب . انظر: موستراس ، المعجم الجغرافي، المرجع السابق ، ص ٢٣٦.

(٢٢) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت ضبطية ، وثيقة رقم (٣٥٢٩)، تقرير مرسل من والي ديار بكر عبد الله باشا إلى الصدر الأعظم في ١١محرم ١١٨٩هـ /١٧٧٥م.

(٢٣) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت عسكرية ، وثيقة رقم(٤٦٦٩١)، أمر صادر من الحكومة بتاريخ ١١٩٠، هـ/١٧٧٦م بتوجيه كافة الرجال القادرين على حمل السلاح من عشيرة الملّية بالتوجه إلى بلاد العجم .

(٢٤) تيمور الملّي : هو زعيم عشيرة الملّية ،وتسميه المصادر العربية (تمر باشا) وقد منحه الباب العالي رتبة الباشوية وعين إسكان باشى انظر : محمد ثريا: سجل عثماني، جـ ٢، معارف نظارت جليلة، اسطنبول ١٣٠٨هـ، ص ٦٠

(٢٥) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت عسكرية ، وثيقة رقم (٤٩٥٥١)، وهي خلاصة التحريرات الصادرة إلى مير ميران الرها، ووالي الرقة بتاريخ ٦رجب ١١٩١ هـ/١٧٧٧م .

(٢٦) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت عسكرية ، وثيقة رقم(٤٤٤٠٠)، فرمان همايوني موجه لوالي الرقة قدير عبد الله باشا بتاريخ شوال ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م.

(٢٧) أرشيف رئاسة الوزراء ، اسطنبول ، خط همايوني، رقم (١٢٩٤) وهو عبارة عن تقرير أعده السيد نعمان بك (قابوجي باشى) رئيس البوابين في اسطنبول عن رحلته إلى المدينة المنورة و بغداد في ١٠ذي الحجة سنة ١٢٠١هـ/١٧٨٦م .

(٢٨) أرشيف رئاسة الوزراء ، اسطنبول ، جودة داخلية، رقم(٩٦٤٣) وهو خطاب من الصدر الأعظم للعرض على السلطان يخص والي بغداد بدون تاريخ .

(٢٩) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت ضبطية، وثيقة رقم (٣٨٥)، أمر صادر من السلطان إلى والي حلب الوزير مصطفى باشا في أواخر شعبان سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م، بشأن القضاء على تعديات الشقي تيمور زعيم عشيرة الملّية .

(٣٠) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (٢٤٥٩)، أمر صادر من السلطان إلى والي حلب الوزير مصطفى باشا في رجب سنة١٢٠٥هـ/١٧٩١م، بشأن تصفية زعيم عشيرة الملّية .

(٣١) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (١٥٨٩)، رسالة من والي العراق سليمان باشا الكبير إلى السلطان في أوائل شهر شوال سنة١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م ، بخصوص مسألة عصيان رئيس الإسكان باشى تيمور الملّي وأخيه.

(٣٢) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، خط همايوني ، وثيقة رقم (١٠٩٤٩)، رسالة من والي العراق سليمان باشا الكبير إلى السلطان بدون تاريخ يخبره عن عزمه إرسال حملة تأديبية ضد تيمور الملّي .

(٣٣) دارة الملك عبدالعزيز بالرياض ، وثيقة عثمانية رقم ٣ / ١-٦٩ . تقرير من والي بغداد سليمان باشا الكبير مرسل إلى الباب العالي ، في ٢٥شوال ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م. وياسين خير الله العمري ، زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية ، انتخب زبدته،داود الجلبي، تحقيق : عماد عبدالسلام رؤوف ، مطبعة الآداب، النجف ، ص ١٦٧.

(٣٤) دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، وثيقة عثمانية ، رقم ١ / ٢ـ ٣٩٨ . توجيه من الصدر الأعظم إلى مستلم بيره جك ومير ميران الرها بشأن اعتداء تيمور بتاريخ ٧ شوال ١٢٠٨هـ /١٧٩٤م.

(٣٥) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (٩٦٤٣)، بدون تاريخ وهي عرض من الصدر الأعظم إلى السلطان بشأن رسالة الوالي سليمان باشا الكبير والي بغداد والبصرة وشهرزور ، في مسألة لجوء تيمور أغا الملّي إلى بغداد.

(٣٦) أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، خط همايوني ، وثيقة رقم (١٨٨٠)، رسالة استعطاف من والي العراق سليمان باشا إلى السلطان في ١٦ ذي الحجة سنة١٢١٢هـ/١٧٩٨م،بشأن تعيين تيمور أغا واليا على الرقة .

(٣٧) ثريا : سجل عثماني ، المصدر السابق ، جـ٢ ، ص٦٠ .

(٣٨) الطريقة المولوية : هي أحد أهم الطرق الصوفية المشهورة وأوسعها انتشاراً في آسيا الصغرى وبلاد فارس ، والعراق ، والشام، ومصر ، مؤسسها هو جلال الدين الرومي (٦٠٣هـ/١٢٠٧ م- ٦٧٠هـ/ ١٢٧٢) . الملقب بمولانا وهو فارسي الأصل والمولد عاش في مدينة قونية التركية، ونظم معظم الأشعار التي تنشد في حلقة الذكر المولوية والتي تنشد مصحوبة بالموسيقى والرقص على شكل دائري . غربال، الموسوعة العربية الميسرة، جـ٢، المرجع السابق ، ص ١٧٨٧.

(٣٩) أرشيف رئاسة الوزراء ، اسطنبول ، خط همايوني، رقم (٣٠٠٣) ، وهي خلاصة الأوراق الواردة من ولاية الرقة ،وقد عرضها الصدر الأعظم إلى السلطان في محرم ١٢١٦هـ/١٨٠١م .

(٤٠) دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، وثيقة عثمانية ، رقم ١ / ٢ – ٣٨٢ ، وهي أمر من الصدر الأعظم إلى والي سيواس محمد باشا للقضاء على تيمور باشا الملّي بتاريخ ١٢شوال ١٢١٨هـ .

المصادر والمراجع

(أ) **المخطوطات والوثائق العثمانية**

- عبد السلام المارديني ، تاريخ ماردين ، مخطوط برقم ٨١٣ ، مخطوط بدار الكتب القومية ، القاهرة .

(ب) **الوثائق العثمانية**

- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (٧٩٧٠)، خطاب مرفوع بدون تاريخ للسلطان العثماني من الصدر الأعظم بشأن تعديات عشيرة الملّية على الأهالي.
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (٨٠١٦)، أمر من السلطان في أواسط شهر شوال عام ١١٨٠هـ ، إلى ولاة الرقة وأورفة للقيام بعملية تأديب لعشيرة الملّية الكردية.
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت ضبطية ، وثيقة رقم (٣٥٢٩)، تقرير مرسل من والي ديار بكر عبد الله باشا إلى الصدر الأعظم في ١١محرم ١١٨٩هـ /١٧٧٥م.
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت عسكرية ، وثيقة رقم(٤٦٦٩١)، أمر صادر من الحكومة بتاريخ ١١٩٠، هـ/١٧٧٦م بتوجيه كافة الرجال القادرين على حمل السلاح من عشيرة الملّية بالتوجه إلى بلاد العجم .
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت عسكرية ، وثيقة رقم (٤٩٥٥١)، وهي خلاصة التحريرات الصادرة إلى مير ميران الرها، ووالي الرقة بتاريخ ٦رجب ١١٩١ هـ/١٧٧٧م .

- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت عسكرية ، وثيقة رقم(٤٤٤٠٠)، فرمان همايوني موجه لوالي الرقة قدير عبد الله باشا بتاريخ شوال ١١٩٨هـ/ ١٧٨٣م.
- أرشيف رئاسة الوزراء ، اسطنبول ، خط همايوني، رقم (١٢٩٤) وهو عبارة عن تقرير أعده السيد نعمان بك (قابوجي باشى) رئيس البوابين في اسطنبول عن رحلته إلى المدينة المنورة و بغداد في ١٠ذي الحجة سنة ١٢٠١هـ/١٧٨٦م .
- أرشيف رئاسة الوزراء ، اسطنبول ، جودة داخلية، رقم(٩٦٤٣) وهو خطاب من الصدر الأعظم للعرض على السلطان يخص والي بغداد بدون تاريخ .
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت ضبطية ، وثيقة رقم (٣٨٥)، أمر صادر من السلطان إلى والي حلب الوزير مصطفى باشا في أواخر شعبان سنة ١٢٠٤هـ/ ١٧٩٠م، بشأن القضاء على تعديات الشقي تيمور زعيم عشيرة الملّية.
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (٢٤٥٩)، أمر صادر من السلطان إلى والي حلب الوزير مصطفى باشا في رجب سنة١٢٠٥هـ/١٧٩١م، بشأن تصفية زعيم عشيرة الملّية .
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، جودت داخلية ، وثيقة رقم (١٥٨٩)، رسالة من والي العراق سليمان باشا الكبير إلى السلطان في أوائل شهر شوال سنة١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م ، بشأن عصيان رئيس الإسكان باشى تيمور الملّي وأخيه.
- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، خط همايوني ، وثيقة رقم (١٠٩٤٩)، رسالة من والي العراق سليمان باشا الكبير إلى السلطان بدون تاريخ يخبره عن عزمه إرسال حملة تأديبية ضد تيمور الملّي .

- أرشيف رئاسة الوزراء، اسطنبول، خط همايوني ، وثيقة رقم (١٨٨٠)، رسالة استعطاف من والي العراق سليمان باشا إلى السلطان في ١٦ ذي الحجة سنة١٢١٢هـ/١٧٩٨م،بشأن تعيين تيمور أغا واليا على الرقة .
- أرشيف رئاسة الوزراء ، اسطنبول ، خط همايوني، رقم (٣٠٠٣) ، وهي خلاصة الأوراق الواردة من ولاية الرقة ،وقد عرضها الصدر الأعظم على السلطان في محرم ١٢١٦هـ/١٨٠١م .
- دارة الملك عبدالعزيز بالرياض ، وثيقة عثمانية رقم ٣ / ١-٦٩ . تقرير من والي بغداد سليمان باشا الكبير مرسل إلى الباب العالي ، في ٢٥شوال ١٢٠٥هـ/ ١٧٩١م.
- دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، وثيقة عثمانية ، رقم ١ / ٢ـ ٣٩٨ . توجيه من الصدر الأعظم إلى مستلم بيره جك ومير ميران الرها بشأن اعتداء تيمور بتاريخ ٧ شوال ١٢٠٨هـ /١٧٩٤م.
- دارة الملك عبد العزيز ، الرياض ، وثيقة عثمانية ، رقم ١ / ٢ ـ ٣٨٢ ، وهي أمر من الصدر الأعظم إلى والي سيواس محمد باشا للقضاء على تيمور باشا الملّي بتاريخ ١٢شوال١٢١٨هـ .

(ج) الكتب العربية والمعربة

- أحمد وصفي زكريا، عشائر الشام ، دار الفكر المعاصر، ط ٢، دمشق ،١٩٨٣م .
- أكمل الدين إحسان أوغلى ، الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ، جزءان ، أرسيكا، استانبول، ١٩٩٩م.

- جنكيز أورهونلو ، إسكان العشائر في عهد الإمبراطورية العثمانية ، ترجمة فاروق مصطفى ، دار الطليعة الجديدة ، دمشق ، ٢٠٠٥م.
- خليل أينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار ، ترجمة محمد الارناؤوط ، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٢م .
- روبير مانتران ، تاريخ الدولة العثمانية ، جزءان ، ترجمة : بشير السباعي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٣م ،
- زين العابدين شمس الدين نجم ، معجم الألفاظ والمصطلحات التاريخية ، الزهراء كمبيو سنتر ، القاهرة، ٢٠٠٦م،
- س. موستراس ، المعجم الجغرافي للإمبراطورية العثمانية ، ترجمة : عصام الشحادات ، بيروت ، ٢٠٠٢م.
- شمس الدين سامي ، قاموس تركي ، معارف نظارت ، اسطنبول ، ١٣١٧هـ .
- شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، تحقيق: دوروتيا كرافولسكي ، المركز الإسلامي للبحوث ، بيروت، ١٩٨٥م.
- فاضل بيات ، الدولة العثمانية في المجال العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٧م.
- ماكس فرايهيرفون أوبنهايم وآخرين ، البدو، جـ١ ، ترجمة:ميشيل كيلو وآخر، دار الوراق للنشر المحدودة، لندن، ٢٠٠٤م،
- محمد أمين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة: محمد عوني، القاهرة، ١٩٦١م.
- محمد ثريا: سجل عثماني، ٤أجزاء ، معارف نظارت جليلة، اسطنبول ١٣٠٨هـ.

- محمد شفيق غربال، الموسوعة العربية الميسرة، جزءان، دار الجيل، القاهرة.
- ياسين خير الله العمري ، زبدة الآثار الجلية في الحوادث الأرضية ، انتخب زبدتـه، داود الجلبـي، تحقيـق : عمـاد عبدالسـلام رؤوف ، مطبعـة الآداب، النجف.

(د) أبحاث ودراسات باللغة التركية :

-Rudi Paullndner, " Ortacag Anadolu' Sund Gocebeler Ve osmanlilar " Istanbul, ٢٠٠٠.

-Yusf Halacaglu, "XVIII.Yuzyilda Osmanli Imparator Lugunun Iskaniy Aseti Ve Asirrtlerin Yerlestrilmesi" Ankara., ١٩٩٧ .

-Ziya Gokalp,'Kurt Asiretleri Hakkinda Sosyolo ik T etkikler ' Istanbul ,١٩٩٢.